نحو ١٤ ألفاً واعتقلت ٥٠ ألفا صدرت بحق ألفين منهم أحكام بالسجن المؤبد وإعدام ١٤٠ وهدم ٥ آلاف منزل وهجرة نحو ٤٠ ألف عائلة ميسورة إلى دول الجوار... واعتقال ونفي القيادات)[١١٥] أسفر في النهاية عن ذبح الثورة.

تراجع وزن القضية الفلسطينية في سنوات الحرب العالمية الثانية، تخللها نكوص بريطانيا عن الكتاب الأبيض وتنفيذ النازية الهولوكست الذي ولد فرارا جماعيا لليهود إلى فلسطين وأمريكا، وباتت جلية الاستعدادات الصهيونية لإعلان دولة. وقد تلقفت القيادة الصهيونية التواطؤ العالمي بصدور قرار التقسيم ١٩٤٧ بالترحيب، وتعاظمت المواجهات العربية – الصهيونية للسيطرة على طرق المواصلات، وأحرزت القوات الصهيونية المتفوقة تدريبا وتسليحا بعض النجاحات باحتلال عدد من المدن والبلدات ما قبل رحيل القوات البريطانية في أيار ١٩٤٨ مما أدى إلى تهجير أكثر من ¼ مليون فلسطيني. ولما أرسلت الجامعة العربية جيش الإنقاذ بعد ساعات من إعلان زعيم الييشوف بن غوريون بيان الاستقلال في ١٥/أيار/٤٨، جاءت الخطوة هزيلة، فلم يستطع جيش الإنقاذ حماية فلسطين أو حماية الدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم، فاحتل «الجيش الإسرائيلي» ٧٨٪ من فلسطين ونفذ تطهيراً عرقياً مدروساً شمل أكثر من نصف مليون فلسطيني فأصبح ثلثا الشعب الفلسطيني مقتلعين ولاجئين.

وبين أيار ٤٨ وأيار ٤٩ استكملت عمليات التطهير العرقي للقرى الفلسطينية الحدودية، ولم يتبق من الفلسطينيين في «الدولة الإسرائيلية» سوى ١٥٠ ألفاً بينهم ٢٠٪ اقتلعوا من ٣٧ قرية وتجمع هم «الغائبون الحاضرون» يناهزون في مجموعهم اليوم ١،٤ مليون نسمة.

وبالتالي فنحو ثلاثة أرباع مليون فلسطيني طردوا من منازلهم وقراهم ومدنهم، انضم بعضهم إلى ١٠٠ ألف مواطن في الضفة الغربية و٦٠ ألف مواطن في غزة، واجتازت الأغلبية الحدود إلى الأردن ولبنان وسوريا وهي الدول التي تحولت لملجأ «دائم». وقامت الجمعية العمومية في ١٩٤٨/١٢/١١ بإصدار القرار ١٩٤ الذي أكد على حق اللاجئين بالعودة لديارهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، وبعد مماطلات إسرائيلية تحول هذا القرار لحبر على ورق، ولم تستطع الأمم المتحدة سوى إقامة وكالة الغوث (الأنروا) في أيار ١٩٥٠ التي تولت تقديم مساعدات لإغاثة اللاجئين.

---

١١٥) الرضيعي، رجب، ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، بيروت ١٩٨٣، ص٤٩